رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني/ 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 6 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 22 / 3 / 2022

التنمية المستدامة في ليبيا واليات تعزيز الامن الوطني

Sustainable development in Libya and building up national security

د.دهام محمد العزاوي
Dr. Daham Mohammed Al- azzawi

مستشار سياسي / وزارة التخطيط - العراق
Political advisor – ministry of planning

dhaam3@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

لازالت دولة ليبيا تعاني من عدم الاستقرار الامني والسياسي بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي 2011 ، فقد انتشر السلاح بيد الجماعات الخارجة عن القانون ، وانقسمت السلطة في ليبيا بين حكومتين ، واحدة في بنغازي شرق ليبيا واخرى في طرابلس غرب ليبيا ، وهذا الانقسام دفع بدوره الى انقسام اداري واجتماعي وتراجع اقتصادي وتشتت في مفهوم المواطنة ، رافقه اندلاع نزاع مسلح على السلطة منذ 2011 ، خلف مئات الاف الضحايا والنازحين وتدخلات اقليمية ودولية انعكست بشكل واضح في الامن الوطني الليبي .

ان هذه الدراسة ترمي الى الربط بين الامن الوطني الليبي وقضية التنمية المستدامة وسعى البحث الى تقديم رؤية جديدة عبر الربط بين اهداف التنمية المستدامة التي اقرتها الامم المتحدة والتي تسمى اجندة التنمية المستدامة 2030، وبين الامن الوطني ، اذ ان الرؤية المستحدثة لموضوع الامن اخذت تربط بينه وبين امن الانسان وهوما يعرف بالأمن الانساني الذي يدرس كل ما يحيط بالإنسان داخل المجتمع من تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية، تهدد وجوده وتمنعه من التفاعل مع مجتمعه ودولته. وضمن هذا الاطار تطرح الدراسة مجموعة من الاسئلة الافتراضية التي تفك الالتباسات التي تواجه مشكلة الدراسة، من قبيل ما اهداف التنمية المستدامة وما مدى ارتباطها بمفهوم الامن الوطني ؟ وهل هناك ارتباط بين تراجع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا وبين اختراق الامن القومي الليبي ؟ وهل ان تطبيق الامم المتحدة لاجندة 2030، ارتبط بالتطورات السياسية التي نتجت عن سقوط نظام القذافي في 2011، ام تعود لعهد حكم القذافي ورغبته في الانفتاح على المجتمع الدولي ؟ وهل تمكنت الحكومات الليبية المتعاقبة، من تنفيذ اهدف التنمية المستدامة وبشكل انعكس على الاستقرار السياسي والامني في ليبيا ؟ وما الحلول الناجحة التي يمكن استلهامها من الواقع الليبي لتطبيق تلك الاهداف وبما يحفظ لليبيين امنهم واستقرارهم ؟ وخلصت الدراسة الى ان تحقيق الاستقرار السياسي عبر تقاسم السلطة بين فرقاء العملية السياسية سيكون المفتاح لمعالجة مشكلات التنمية المستدامة التي تواجهها ليبيا وبالشكل الذي يعين في تحقيق الامن الوطني الليبي .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، الامن الوطني الليبي، ثورة 17 فبراير 2011

Abstract

The state of Libya is still suffering from political and security instability since the fall of Muammar Gaddafi's regime in February 2011, as an armed struggle for power that took place and arms spread outside the authority and two governments appeared on the ground, one in Tripoli in the west and the other in Benghazi in the east, which led to a political, administrative and social division And then a deterioration in the economic reality of the Libyan citizen, and the

displacement of hundreds of thousands of Libyans from their areas, which was reflected in its negative effects on the Libyan national security in general.

The study aims to make a link between Libyan national security and the issue of sustainable development, by looking at the issue of development in a comprehensive view that takes into account all political, economic and social dimensions. Development is no longer limited to economic dimensions, but rather to all other dimensions that achieve security for the citizen and society. The updated vision of the subject of security has taken link between security and human security, which is known as human security, which studies all the political, economic, social, cultural and economic threats that surround a person within society, threatening his existence and preventing him from interacting with his society and his state. The political conflict in Libya has affected the implementation of the sustainable development goals, and prompted the complete disruption of the concept of human security, and that any attempt to restore the security of the Libyan citizen lies in achieving a measure of political stability, in which people in Libya enjoy freedom of expression and will and all human rights Which were mentioned by international and local conventions, and mentioned by the sustainable development goals announced by the United Nations in 2015. Achieving political stability in Libya has become a necessary condition for state and society institutions to be able to interact positively for a achieving sustainable development goals and to serve the security of the individual, society and the Libyan state .

المقدمة

يثير موضوع التنمية المستدامة في ليبيا، اشكاليات متعددة على صعيد تبلور الفهم الكامل للموضوع داخل المجتمع الليبي، وعلى صعيد استعداد البيئة الداخلية الليبية (الرسمية وغير الرسمية)، لتلبية متطلبات موضوع مستحدث، في ظل ما تعانيه بنية المجتمع الليبي من تصدعات واضطرابات ، كما يثير اشكالية الربط بين التنمية المستدامة والامن الوطني الليبي، في ظل الفهم الاقتصادي والاجتماعي لموضوع التنمية في مجتمعاتنا العربية، والقصور عن الاقتراب من الفهم السياسي للتنمية والذي بات يربط بين امن الفرد والمجتمع والدولة . ان دولة ليبيا حالها حال الكثير من الدول العربية، لازالت تعيش حالة من عدم اليقين، نتيجة التغيرات المعقدة التي مرت بها منذ سقوط نظام حكم معمر القذافي في شباط فبراير 2011، فهي لازالت متأرجحة بين اقتصاد شديد المركزية، وبين اقتصاد السوق الحر في ظل اوضاع سياسية مضطربة قائمة على الصراع السياسي والمناطقي والحزبي، وانتشار السلاح خارج منظومة السلطة ، وما نجم عن ذلك الصراع من ظهور حكومتين على ارض الواقع، واحدة في طرابلس الغرب والاخرى في بنغازي الشرق، وهو ما ادى الى انقسام اداري واجتماعي وانحيازات مناطقية وجهوية

وحزبية داخل المجتمع الليبي وتدهور في الواقع الاقتصادي والمعيشي للفرد الليبي، ونزوح لمئات الاف الليبيين عن اماكن سكنهم، مما انعكس بآثاره السلبية على الامن الوطني الليبي بشكل عام.

اولا- اهمية الدراسة : تكمن اهمية الدراسة في ربطها بين الامن الوطني او القومي الليبي وموضوع التنمية المستدامة، وهو من المواضيع التي بحاجة لمزيد من التعمق لقلة الدراسات الاكاديمية فيها، بسبب قصور الادراك بشمولية تأثير البعد السياسي للتنمية على الامن القومي للدولة الوطنية الليبية .

ثانيا- مشكلة الدراسة : تبرز مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بالربط بين التنمية المستدامة والامن الوطني في المجتمع الليبي، اذ لازال الفهم الاقتصادي طاغيا على الدراسات المتعلقة بالتنمية، في حين ان الرؤية المستحدثة لموضوع الامن اخذت تربط بينه وبين امن الانسان وهوما يعرف بالأمن الانساني الذي يدرس كل ما يحيط بالإنسان داخل المجتمع من تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية، تهدد وجوده وتمنعه من التفاعل مع مجتمعه ودولته. وضمن هذا الاطار تطرح الدراسة مجموعة من الاسئلة الافتراضية التي تفك الالتباسات التي تواجه مشكلة الدراسة، من قبيل ماهي اهداف التنمية المستدامة وما مدى ارتباطها بمفهوم الامن ؟ وهل هناك ارتباط بين تراجع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا وبين اختراق الامن القومي الليبي ؟ وهل ان تطبيق الامم المتحدة لاجندة 2030، ارتبط بالتطورات السياسية التي نتجت عن سقوط نظام القذافي في 2011، ام تعود لعهد القذافي ورغبته في الانفتاح على المجتمع الدولي ؟ وهل تمكنت الحكومات الليبية المتعاقبة ، من تحقيق اهدف التنمية المستدامة وبشكل انعكس على الاستقرار السياسي والامني في ليبيا ؟ وماهي الحلول الناجحة والتي يمكن استلهامها من الواقع الليبي لتطبيق تلك الاهداف وبما يحفظ لليبيين امنهم واستقرارهم ؟

ثالثا- حدود الدراسة : تركز الدراسة على مرحلة ما بعد سقوط القذافي في شباط- فبراير 2011، اذ اخذ الاهتمام الليبي بموضوع التنمية المستدامة يتصاعد، وبدأت الحكومة الليبية بتبني مجموعة اجراءات لتنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة باجندة الامم المتحدة 20-30. كما ان الدراسة سوف تتحدد باهداف التنمية المستدامة التي تتوافق مع الواقع الليبي، ومع البرامج والسياسات العامة التي اعلنت الحكومة الليبية عن تطبيقها لتنفيذ اجندة 2030، ولاسيما في مجال الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية لاعادة بناء السلام والاستقرار وفي مجال خدمات الصحة والتعليم والامن والاصلاحات الاقتصادية والحماية الاجتماعية، كونها اهداف تمس حاجة الانسان الليبي، وتشكل تحديا اساسيا يواجه امن الدولة الليبية في الحاضر والمستقبل.

رابعا- فرضية الدراسة : تستند فرضية الدراسة الى ان الصراع السياسي في ليبيا، قد اثر في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، اذ ان صراع الاضداد في المشهد السياسي الليبي، قد دفع الى تعطل مفهوم الامن الانساني بشكل كامل ، وان اي محاولة لاستعادة امن المواطن الليبي انما تكمن في تحقيق قدر من الاستقرار السياسي، ينعم فيه الانسان في ليبيا بحرية التعبير والارادة وبكل منظومة حقوق الانسان التي اوردتها المواثيق الدولية والمحلية، واوردتها اهداف التنمية المستدامة التي اعلنتها الامم المتحدة في 2015. كما ان تحقيق الوئام السياسي في ليبيا بات شرطا لازما لكي تتمكن مؤسسات الدولة والمجتمع من التفاعل الايجابي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وبما يخدم امن الفرد والمجتمع والدولة الليبية.

خامسا- منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظام، كونها تتعلق بتحليل اليات تعامل النظام السياسي الليبي مع اهداف التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهه في هذا الجانب، فضلا عن ردود فعل البيئتين الداخلية والخارجية في هذا الجانب، وبذلك تتشكل الصورة العامة بإطارها السلبي والايجابي عن السياسات الحكومية العامة والخاصة بتنفيذ اجندة التنمية المستدامة في ليبيا.

سادسا- الدراسات السابقة : احتل موضوع التنمية المستدامة حيزا كبيرا من دراسات الباحثين الاجانب والعرب ، كونه من المواضيع المستحدثة التي ربطت مفهوم التنمية ببعدها الشامل، وبقيت عملية الربط بين التنمية المستدامة والامن الوطني في ليبيا من المواضيع التي تقل فيها الدراسات الاكاديمية، الامر الذي يبرز اهمية الدراسة كونها ستفتح الطريق امام باحثين عرب وليبيين لدراسة موضوع التنمية المستدامة في ليبيا والخطوات التي تتبناها الحكومات الليبية المتعاقبة للربط بين التنمية والامن الوطني الليبي. عموما يمكن الاشارة هنا الى اهم الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها وعلى النحو الاتي :

1- دراسة د.فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني لسنة 2016 ، والتي تناول فيها مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها واستراتيجية التنمية غير المتوازنة واثرها في استقرار المجتمع. كما تناول موضوع اللامركزية والتنمية المحلية ودورها في توزيع الصلاحيات والثروات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية .
2- دراسة د. عامر خضير الكبيسي واخرون ، دراسات حول التنمية المستدامة ، الرياض 2015، والتي تناولت الاطر المعرفية لمفهوم التنمية المستدامة ونشاته والجهود الدولية المتراكمة لتطوير المفهوم .
3- دراسة د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة : مخاضات التهميش وفرص التمكين ، عمان 2016، حيث تناول تطور مفهوم التنمية في بعده الاقتصادي وصولا الى تبلور مفهوم الامن الانساني.
4- دراسة د. مرعي علي الرمحي ، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا ، الموسوعة الجزائرية2021، والذي اوضح فيها اثر برامج وخطط التنمية المستدامة على العملية السياسية داخل الدولة الليبية سواء قبل ، او بعد ثورة 17 شباط-فبراير 2011، واظهرت الدراسة ضعف اثر برامج التنمية المستدامة على السياسات العامة في الدولة الليبية من حيث التخطيط والتنظيم والتوجيه ، والرقابة .
5- دراسة الدكتور محمد علي عزالدين اثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا ، اكاديمية مصراته 2020 ، والتي تناولت أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا ، حيث تواجه ليبيا تحديات سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر في امنها الوطني وتؤخر انجاح خطط وبرامج التنمية المستدامة.
6- دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، بيروت 2020 ، والتي حددت الرؤية الاستراتيجية التي يجب على الدولة الليبية تبنيها في المجال الاقتصادي حتى تتمكن من استعادة تعافيها وفي مقدمتها تخفيف الاعتماد على النفط وتطوّيرَ قطاعاتها الخدمية والإنتاجية . ومحاربة الجريمة في القطاع المصرفي وتهريب السلع والبشر والوقود، ومحاربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. بالإضافة الى ضرورة العمل على تخفيض النفقات العامة وتقليص العمالة الفائضة وتحرير الاقتصاد من العراقيل المُكَبِّلة له والصرف بشكل إيجابي على التنمية والاقتصاد.

اولا : التنمية المستدامة : الاطر والاهداف :

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة متداولا في العلوم الاجتماعية والدراسات الاقتصادية والتنموية قبل ثمانينيات القرن المنصرم، لكن المصطلح فرض نفسه مع استشعار المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة لخطورة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي اخذ يمر بها العالم، من حيث تفاقم مشكلات الاحتباس الحراري ، واستغلال الانسان المفرط للبيئة، والذي اثر على تناقص الموارد الطبيعية بحكم

الاستخدام الجائر، وضعف الامن المائي والغذائي والصحي ، اضافة الى انتشار الصراعات والحروب وتصاعد وتيرة الفقر والجوع والنزوح وعدم المساواة [1] . واستنادا لذلك اخذ الاهتمام الدولي بقضايا التنمية يتصاعد ، حيث بدأت الجمعية العامة بالتفكير جديا في ايجاد حلول مبتكرة لإنقاذ العالم وتشكيل مستقبل افضل للأجيال الصاعدة ، ونتيجة مشاورات ولقاءات متواصلة بين الدول الفاعلة في العلاقات الدولية اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون اول ديسمبر 1983، قرارا اعتبر بمثابة تصديقا من المجتمع الدولي على فكرة التنمية المستدامة [2] . وقد تعزز التوجه الدولي لدعم فكرة التنمية المستدامة بالتقرير الذي قدمته رئيسة وزراء النرويج برونتلاند الى الامم المتحدة في 1987 ، والذي قالت فيه ان التنمية المستدامة نمط جديد للتنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء بالتزاماتها [3] . حيث ركز التقرير على الربط بين التنمية والبيئة التي نعيش فيها ، وكان التقرير يحمل عنوان (مستقبلنا المشترك) [4] . وقد بدء العمل الفعلي للمفهوم في قمة الارض التي عقدت في ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992 ، والتي عرّفت التنمية المستدامة بانها (تهدف الى تحسين حياة الشعوب في العالم دون استنزاف للموارد وعدم الاجحاف بحق الاجيال المقبلة) [5] ، فهي عملية تطوير للأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على الصمود والاستمرار والتطور [6]. وعرفت ايضا بانها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي [7] ، حيث يواجه العالم مخاطر تناقص الموارد والتدهور البيئي وتراجع مؤشرات المساواة والعدالة الاجتماعية وارتفاع وتيرة العنف والنزاعات المسلحة [8]. وقد تواتر الاهتمام الدولي بقضايا التنمية المستدامة، عبر المؤتمرات والحوارات الدولية والقمم التي عقدها قادة الدول الصناعية، لتدارك الوضع الخطير الذي بات يواجه العالم، من حيث الاستخدام المفرط لثروات الارض والتلوث وارتفاع حرارة الارض، وغيرها من التحديات البيئية [9] . هذه المؤتمرات اسهمت الى جانب جهود منظمات الامم المتحدة ، كمنظمة العمل الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والاسكوا، ومنظمة الاغذية العالمية (FAO)، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها، في بلورة منهج التنمية المستدامة ليحل محل التنمية التقليدية، التي نعتت احيانا بالتنمية المستنامة، او التنمية العرجاء، او اللامتوازنة، والتي لم تضع اليات واضحة لوقف التجاوز على مقدرات وموارد الارض الطبيعية وغير الطبيعية [10]. لقد اصبحت التنمية المستدامة اليوم، بمثابة خارطة طريق عالمية للانطلاق بالدول والشعوب في مسيرة موحدة وبخطى مدروسة ومحددة، وبسقوف زمنية ومراحل تعاقبية، تميزت عن النماذج التنموية التي سبقتها بحيادها وتجردها من الأيدولوجيات التي فرضت نفسها لعقود، وقسمت العالم الى معسكرات رأسمالية واشتراكية متنافسة ومتصارعة [11] وفي 5 كانون اول-ديسمبر 2014 ، اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، جدول أعمال تنمية ما بعد 2015، حيث بدأت المفاوضات الحكومية الدولية على جدول أعمال التنمية في يناير- كانون الثاني عام 2015، وانتهت في آب -أغسطس عام 2015 في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا . وبعد المفاوضات جرى اعتماد الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة في 25-27 سبتمبر 2015، بعنوان (تحويل عالمنا : جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة). وقال الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون إن هذا الاتفاق العالمي (يعد خطوة حاسمة إلى الأمام في بناء مستقبل مستدام للجميع، ويوفر إطار عمل عالمي لتمويل التنمية المستدامة، اذ أن نتائج المؤتمر تعطينا الأساس لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي تشمل الجميع) [12] . ومنذ ذلك التاريخ ، اعلنت الامم المتحدة عن اجندتها للتنمية المستدامة (SDGs) ، والتي تعرف اليوم بأجندة 20-30 ، والتي تتضمن سبعة عشر هدفا من اهداف التنمية المستدامة، اضافة الى اكثر من169 غاية او هدف فرعي ، حيث تعمل الدول بشكل طوعي وكل حسب امكانياتها على تحقيق تلك الاهداف، والتي تتضمن مجموعة واسعة من قضايا التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغيّر المناخ ونقص المياه، وحماية المحيطات والغابات، والحوكمة، واقامة العدل والمساواة وغيرها [13] .

ونظرا لتفاقم المشكلات العالمية فقد باتت جميع الدول، بحاجة للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة . الامر الذي عزز من التقارب العالمي، وكثف من الملتقيات الدولية التي تهدف الى ايجاد صيغ مشتركة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

وتتميز التنمية المستدامة بخصائص وصفات لعل ابرزها :

1-الاستمرارية، كون التنمية المستدامة، عملية مستمرة ومتجددة ، فكلما تحقق مستوى معين من التطور، تطلب الانطلاق الى مستوى اعل للمرحلة المقبلة، وهذه الخاصية تعطي المفهوم تطورا واستمرارية [14] .

2-الشمولية ، فالتنمية المستدامة تشمل كل ابعاد التطوير والتدبير ، فهي لا تتضمن رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، وانما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وصحة وخدمات عامة للمجتمع، والحفاظ على التوازن البيئي وتحقيق العدالة والمساواة والحكم الرشيد [15] كما انها تستلزم لتحقيقها مشاركة جميع قطاعات او فئات المجتمع، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الأصل أو الهوية [16] .

3-العالمية ، حيث تجاوزت المشكلات البيئية والصناعية والسياسية حدود الدول وسيادتها ، ولم يعد بإمكان الدول مهما كانت امكانياتها، ان تواجه تحديات الفقر والجوع والهجرة والجفاف والتصحر والتلوث وحركات التمرد لوحدها ، وانما بات لزاما على المجتمع الدولي التكاتف الايجابي لحل تلك الاشكاليات والتحديات المختلفة [17] .

4-الشراكة ، يدعو جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، لإقامة شراكات بين أصحاب المصالح المتعددة لتعبئة وتقاسم المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل البلدان [18] .

5-التوازن ، فالتنمية المستدامة تنطلق من مبدأ التوازن بين التنمية وبيئة الانسان ، وما بين الانتاج والاستهلاك ، كما انها تعني كذلك تحقيق التوازن في الاستراتيجيات ، فلا يستحوذ قطاع على اخر ولا ينمو اقتصاد على حساب تراجع واقع الفقراء، او تنضب ثروات الطبيعة او تتلوث البيئة. فالتنمية الاجتماعية والبشرية والسياسية تمضي جنبا لجنب من اجل تحقيق العدالة والمساواة ، فلا يسعد جيل ويشقى اخر ، ولا تغنى قارة بشعوبها على حساب قارات اخرى [19]

ثانيا : التنمية المستدامة والامن الوطني :

كان الامن ولايزال في صدارة اهتمام المجتمعات الانسانية ، كونه العامل الاساس الذي يحفظ وجودها وحدودها وكرامتها ، ويتيح للمواطنين ان يعيشوا حياة كريمة ومنتجة وفي ظل دولة ذات سيادة وامن . وعليه ظل الامن حاجة انسانية، خلقتها ظروف الصراع والمواجهة بين الدول [20]. وقد تطور مفهوم الامن تبعا لمراحل الصراع الدولي، وتطور وسائل المواجهة ، واذا كان البعد العسكري شكل جزءا اساسيا لتفسير نظريات الامن القومي، في منتصف القرن العشرين، بسبب ظروف الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فان القرن الحادي والعشرين قد فرض تحديات وتهديدات مستحدثة ، اخذت تضرب عمق المجتمعات وتهدد وحدتها، كالبطالة، والفقر، والحروب الداخلية، وغياب العدالة الاجتماعية، والهجرة، والنزوح الداخلي، والتلوث البيئي، والجريمة المنظمة والارهاب، وما نتج عن ذلك من تهديد لاستقرار الدول والمجتمعات [21]. وبعد ان كان الامن الوطني يهدف في الاساس الى ضمان امن الدول وحدودها من العدوان الخارجي ، بات بعد انتهاء الحرب الباردة، يطرح تساؤلات عدة حول مدى قدرة الحكومات على تلبية متطلبات الحد الادنى من الامن للمواطن داخل الدولة، وحمايته من الجوع والمرض والبطالة والشيخوخة والعنف، وتوفير مستلزمات الضمان الصحي والتعليمي، والرعاية الاجتماعية، وتحقيق الامن الغذائي والبيئي، والاستقرار السياسي، الذي يمنح الفرد قدرة التعبير عن ارادته وانتخاب من يراه مناسبا لإدارة الدول وقيادة المجتمع [22]. لقد بات الامن مرتبطا بالتنمية ، فلا امن لدولة يعاني شعبها البطالة والفقر والتلوث، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية ، ولا امن لشعب ممزق الهوية ، ويعاني من اختراقات خارجية للسيادة الوطنية ، وحسب تصنيف وزير الدفاع الاسبق روبرت ماكنمارا فان التنمية باتت لصيقة بالأمن (وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة) [23]. ومن هذا المنطلق فقد تبنّت الامم المتحدة منذ مطلع

ثمانينيات القرن المنصرم ،التصنيف الشامل للمخاطر التي تهدد امن الانسان، والتي بدأت تسمى اصطلاحا ب (الامن الانساني) والمتمثلة بالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [24]. وقد بين تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 ، سبعة ابعاد للأمن الانساني، وحسب فلسفة الحاجات الاساسية للإنسان وهي :

1-الامن الاقتصادي ، اي ضمان الحد الادنى من الدخل المادي لكل فرد، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل. إذ تُمثل مشاكل البطالة عاملا مهما، ومُسببا للتوترات السياسية والعنف الاثني سوآءا للمجتمعات النامية او المتقدمة على حد سواء .

2- الامن الغذائي ، اي توفير الحد الادنى من الغذاء لكل فرد وفي جميع الاوقات. وتبعا للأمم المتحدة، فإن توافر الغذاء بشكل عام ليس المشكلة، انما المشكلة غالبا تكمن في التوزيع السيئ للمواد الغذائية، وعدم وجود قوة شرائية لدى الافراد لشراء احتياجاتهم الغذائية الاساسية .

3-الامن الصحي، اي ضمان الحد الادنى من الرعاية الصحية للأفراد تجاه الامراض والاساليب الحياتية غير الصحية، وكذلك اتجاه الامراض المزمنة وتوفير العلاجات اللازمة للفئات الفقيرة .

4-الامن البيئي ، اي حماية الانسان من الكوارث البيئية ، والحفاظ على البيئة من جور الانسان وتباين وصول الافراد الى المياه الصالحة للشرب وللزراعة [25].

5-الامن الفردي، اي الحق في الحياة والصحة والسلامة البدنية والحق في الكرامة الانسانية وكذلك حق الفرد في الحماية من عنف الدولة المادي او اعتداءات الدول الخارجية او عنف الجماعات الخارجة عن القانون وكذلك الحماية من العنف الاسري [26].

6- الامن المجتمعي، الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية، في ظل المخاطر المتزايدة للعولمة على المنظومات القيمية للمجتمعات، وكذلك الحماية من العنف العرقي والطائفي والحفاظ على المنظومة القيمية والاخلاقية للافراد والجماعات بلا انتهاك او انتقاص [27].

7-الامن السياسي، والذي يضمن للفرد ان يعيش في ظل نظام سياسي منصف عادل يكفل حقوق الانسان، والتداول السلمي للسلطة، بعيدا عن القمع وسوء المعاملة وكبت الحريات العامة [28].

وقد اعطى الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة كوفي عنان، في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 والمعنون بـ (نحن البشر)، توصيف للأمن الإنساني، بانه يشمل حقوق الإنسان ، الحكم الرشيد، وإمكانية الحصول على التعليم، وعلى الرعاية الصحية، واتاحة الفرصة لاطلاق قدرات الابداع [29] . لقد اصبح الامن الانساني يعني بالمفهوم الشامل الامن الوطني والذي بات يتكون من امن الدولة وامن المجتمع وامن الانسان [30]. وقد اشارت الكثير من المواثيق الدولية الى الترابط بين التنمية والامن، كالإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948وميثاق الامم المتحدة 1945، وكذلك القيم الوطنية والدينية التي تحث على حماية الانسان وتوفير متطلبات العيش الامن والكريم له [31]. بحيث اصبح الامن الانساني في عالم اليوم جزءا او ضلعا اساسيا لمثلث الكرامة الانسانية الذي يشمل حقوق الانسان والتنمية البشرية والامن الانساني [32] ، فجميع الافراد في المجتمع وبغض النظر عن جنسهم ولونهم ، مشمولون بمتطلبات الأمن ، وبالتالي فلهم الحق في الرعاية والحماية والكفالة من قبل الحكومة ومؤسساتها، فالأغنياء اليوم مهددون بالجريمة المنظمة التي تقتلهم وتهدد عيشهم ومهددون بآفة الامراض المستعصية مثل الايدز، ومحاصرون بالمخدرات وبالخطف، وممارسة الابتزاز ضدهم [33]. والفقراء مهددون بالجوع ونقص الغذاء وانتشار الامراض والحرمان الاقتصادي من العمل، ومحرومون من دخل مناسب يسد جوعهم ومأوى ملائم ، ومن بيئة نظيفة، ومياه صالحة للشرب. وهم بحاجة الى مؤسسات تربوية وتعليمية [34]، وبحاجة الى نظام سياسي يؤدلجهم وفق مقتضيات المصلحة العامة، وحكم القانون ومفهوم المواطنة، لاوفق مقتضيات

المصلحة الخاصة لهذا الحاكم او تلك الجماعة [35]. ان عملية تحقيق الترابط بين الامن الانساني والتنمية المستدامة يتطلب في اعتقادنا اشتراطات معينة منها :

- وجود مرجعية تنظر الى امن الانسان والمجتمع والدولة، على انها وجوه لحقيقة واحدة لايمكن فصلها الا لاغراض تحليلية .

- درجة عالية من المأسسة التي تنجز وظائف تحقق الامن للإنسان وللمجتمع والدولة . فالمأسسة تعني درجة عالية من التواتر والانتظام، التي تجعل التنبؤ بما سيكون عليه الغد من حيث مجريات احداثه واضحا وممكنا [36].

- تبني منهاج وطني للتربية البيئية بهدف تسليح الانسان بما يطلق عليه ب (الخلق البيئي) ، والذي معناه ان يعي الانسان المخاطر التي تحيط به في عالمنا المعاصر من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويعمل على التكاتف مع الدولة والمجتمع لإيجاد الحلول اللازمة لتجاوزها [37]

ثالثا : التنمية المستدامة في ليبيا: قراءة في واقع ما بعد الثورة :

من خلال تطبيق جوانب التنمية المستدامة على واقع ليبيا كدولة من دول الجنوب، يمكن القول انها لم تختلف كثيرا في واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن الكثير من الدول العربية والافريقية ، من حيث تركيبتها الاجتماعية القبلية، واقتصادها الريعي المعتمد على النفط والغاز ، ونظامها السياسي الفردي والقبلي ، وبنيتها الثقافية المبنية على ثوابت الهوية الوطنية والمنظومة الاسلامية [38].

وعلى الرغم من محاولة نظام العقيد معمر القذافي (1969-2011) ، ادخال اصلاحات اقتصادية وذلك من خلال اطلاقه اشارات العودة الى النظام الاقتصادي الحر، واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان، وتحسين واقع الفئات الاجتماعية الفقيرة [39] ، الا ان الكثير من الليبيين ظلوا يشعرون ان تلك الاصلاحات كانت شكلية وفوقية، ولم تمنحهم حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية الكافية، وبالتالي بقيت خطط التنمية الاقتصادية والسياسية غير فاعلة، وتعاني مشاكل عدة، كانت ابرزها :

1-ان معظم خطط وبرامج التنمية المستدامة اعتمدت على رؤية تنموية فوقية للنظام السياسي الليبي ، ولم تعتمد اسلوب المشاركة المؤسسية او المجتمعية [40].

2- اتسمت خطط التنمية بغياب العدالة في التوزيع بين مناطق ليبيا ومدنها ، اذ استحوذت بعض المدن على النصيب الاكبر من التنمية المكانية، في حين اهملت مناطق ومدن مهمة من ليبيا لاعتبارات تتعلق بالانتماء المجتمعي والقبلي والمناطقي [41].

3- وجود تفاوت في توزيع الثروة والعوائد المالية بين المواطنين في ليبيا ، مما احدث فجوة اقتصادية واجتماعية، داخل المجتمع الليبي اخل بمبدأ المساواة في المواطنة .

4- ضعف الاندماج في مشروعات وبرامج التعاون الدولي الخاصة بالتنمية المستدامة وعدم الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية ومشاريعها المتعلقة بالحوكمة وبناء المؤسسات ومشاريع البنى التحتية .

5- تدني الخدمات التي تقدمها الدولة الليبية في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والصناعية ، مما دفع الكثير من الكفاءات العلمية الليبية الى الهجرة والبحث عن بلدان اخرى تحقق لهم طموحاتهم العلمية [42] .

6- ضعف الاقتصاد الليبي، واعتماده على النفط والغاز لتوفير احتياجات ومتطلبات الشعب الليبي الاساسية ، وتجاهل اي محاولات للإصلاح الاقتصادي تأخذ بالحسبان تنويع مصادر الدخل القومي الليبي [43].

7- ضعف منظومة الحكم الرشيد، عبر تضييق المشاركة السياسية ومنع التداول السلمي للسلطة والاستناد الى الولاءات القبلية في تركيز دعائم العملية السياسية، وتجاهل دور الاحزاب والتنظيمات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني، والتي تكون مهمتها بالأساس احداث حراك اجتماعي وسياسي في المجتمع، وتجديد حيويته، فضلا عن المساهمة في عملية صنع القرار السياسي والتنموي (44).

لقد كانت تلك العوامل سببا رئيسيا في حركة الاحتجاج الشعبي والثورة التي اطاحت بنظام العقيد معمر القذافي في شباط فبراير 2011 ، حيث دخلت ليبيا مرحلة جديدة ، تم التوافق فيها بين القوى السياسية والمدنية، على اقامة حكومة وحدة وطنية ممثلة لجميع الليبيين، تعمل على استثمار طاقات المجتمع الليبي الشبابية بهدف البناء والتنمية، وتجاوز مرحلة الركود الاقتصادي والجمود السياسي في المرحلة السابقة ، الا انه من المؤسف ان مرحلة ما بعد القذافي لم تأتي بالنتائج المرجوة من التغيير (45) . فالمؤسسات السياسية في ليبيا مرت بنقلات نوعية في بناء مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، نتيجة لظهور مجموعة من الظروف التي ساقتها المرحلة وأثرت عليها سلباً وايجاباً ، اذ لم تتمكن الحكومات المتعاقبة ، من بناء دولة ذات مؤسسات قوية قائمة وقادرة على تحقيق أهداف التنمية بجميع اهدافها، مما تسبب في تفاقم الأزمات داخل الدولة، وعدم قدرتها على بناء مؤسسات مستقرة تستطيع مواكبة العالم في التغيير والتطور وإتمام عملية التحول الديمقراطي . وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل والمساس من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (46) .

وفي الواقع يمكن القول ان عملية تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي ، تتطلب تواجد جملة من الشروط والعناصر الاساسية، لعل في مقدمتها استقرار المؤسسات وثبات العملية السياسية . اذ ان فشل او نجاح، خطط وبرامج التنمية المستدامة ، يتطلب قيادة تنموية ورؤية تنموية، ومؤسسات سياسية وادارية واقتصادية قوية، قادرة على تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة (47) . وقد قدم لوسيان باي منذ عام 1953، وهو من اوائل المفكرين الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية، ما عدّه مفتاح عناصر التنمية السياسية، حيث أن علامات التنمية السياسية، يمكن اقتفاء آثارها على ثلاث مستويات، بالنسبة للسكان ككل، وبالنسبة للأداء الحكومي، وبالنسبة لأداء النظام نفسه (48) . كما أكد لوسيان باي، على أن التنمية السياسية، تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة الاتية : أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع . وقدم تعريفاً لها (أن التنمية السياسية هي مقدمة للتنمية الاقتصادية، والتداول السلمي للسلطة، وإقامة الدولة القومية، والتحديث، ومشاركة المواطنين سياسياً، وهي أيضاً جانب من جوانب التغيّر الاجتماعي بصورة شاملة، وإقامة الديمقراطية، وتحديث ثقافة المجتمع السياسية) (49). اما الكاتب الأمريكي صموئيل هنتنجتون فقد ربط التنمية المستدامة بما فيها التنمية السياسية، بمحاولة المجتمع تحقيق شكل من اشكال الوحدة السياسية . بمعنى اوضح، انه قام بربط المعاني العامة للتنمية المستدامة ومدلولاتها، بمفهوم اخر يعرف بمفهوم التنمية السياسية والتي تمثل اساس تطور أي عملية سياسية داخل الدولة الوطنية (50). ومن خلال ما تقدم يمكن الاستدلال على اثر البعد السياسي في عملية التنمية المستدامة في ليبيا ولاسيما بعد ثورة شباط فبراير 2011 ، والتي كانت في مجملها ذا تأثيرات سلبية انعكست على الامن الوطني الليبي والتي من ابرزها :

1-الانقسام السياسي ، والذي تمثل في وجود حكومتين ليبيتين احدها في طرابلس معترف بها من المجتمع الدولي، واخرى في بنغازي شرق ليبيا ، وهذا الانقسام السياسي انعكس في الانقسام التشريعي حيث يوجد الان في ليبيا مجلسين تشريعيين في غرب البلاد وشرقها ، وكذلك الانقسام الاداري والتعليمي والصحي، وقد عطل عودة الوحدة بين الليبيين، وشل امكانية تنفيذ مشاريع موحدة للتنمية المستدامة، ورفع من تطبيقات الحكم المركزي بالضد من نظام اللامركزية المفترض تطبيقه في ليبيا.

2-غياب الاستقرار الأمني، بسبب انتشار الجماعات المسلحة في غرب ليبيا وشرقها وجنوبها والتي بدأت بممارسة العنف خارج اطار القانون ، ولاتخضع هذه الجماعات لسلطة الحكومتين في ليبيا ، وتديم وجودها من تجنيد المرتزقة الاجانب ، ومن تجارة السلاح والابتزاز وتهريب النفط، وكذلك من تجارة تهريب المهاجرين غير الشرعيين الى اوربا عبر السواحل الليبية [51] .

3-تراجع الآمال ببناء ديمقراطي حقيقي في ليبيا، وتأسيس حكم رشيد يستند الى قواعد المنافسة الديمقراطية، نظرا لضعف الثقافة السياسية للمجتمع الليبي والمتعلقة بالقبول بالآخر وبالتداول السلمي للسلطة ، وهذا ما لمسناه في حالة الصراع على السلطة، وماجره من انقسام سياسي وجغرافي بين مناطق ليبيا، والتي باتت اشبه بالدويلات المستقلة داخل الدولة الليبية نفسها، ولكل منها سلطتها السياسية وجيشها وادارتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية .

4-ضعف اداء التنظيمات الطلابية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني، والتي من المفترض ان تراقب خطط وبرامج التنمية المستدامة في مختلف المدن الليبية، حيث خضعت اغلب هذه التنظيمات الى الولاءات القبلية، وتم اختراق بعضها بخطط خارجية تضر بالأمن الوطني الليبي .

5-تصاعد الولاءات القبلية والاثنية، وتراجع مؤشرات الهوية الوطنية الليبية ، وهذا ما نلمسه في تصاعد الصراعات القبلية والانحيازات التي تقوم بها القبائل لهذا الطرف او ذاك من اطراف الصراع الليبي.

6-التحديات الانسانية ، الناجمة عن اثار الحرب الداخلية على اوضاع السكان في ليبيا من حيث عمليات النزوح والهجرة الى خارج البلاد، وتأثير الصراع الداخلي على فكر الشباب وانخراطهم في التنظيمات المسلحة، وبالضد من الافكار الوطنية والولاء الى ليبيا والتي كان يتسلح بها الشباب الليبي سابقا ، اضافة الى تأثير الحرب على واقع الاطفال والنساء وكبار السن والمعاقين ، حيث فقدت الكثير من العوائل الليبية معيلها واصبحت الكثير من النساء يخرجن للعمل لإعالة اسرهن مع ما يتعرضن له من ضغوط اجتماعية ومعيشية .

7-تراجع مؤشرات قياس الحريات العامة، كحرية التعبير عن الراي والكتابة، بسبب القمع الذي يمارس على الصحفيين المعارضين للواقع الليبي الجديد، او الذين ينتقدون الظواهر السياسية، مما اضطر الكثيرين منهم للهجرة الى خارج ليبيا او الابتعاد عن الكتابة . كما ان سيطرة الفصائل المسلحة على المشهد السياسي قد وضع حدودا فاصلة بين مناطق ليبيا واقاليمها مما عطل من حرية السكان على التنقل والتجارة والوصول الى اماكن ارزاقهم ، وبالتالي انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

رابعا : المؤشرات غير السياسية للتنمية المستدامة واثرها في الواقع الليبي :

ما ان جرى تشكيل اول حكومة ليبية برئاسة محمود جبريل في اذار مارس 2011، حتى حاولت ليبيا ارسال رسالة اطمئنان الى العالم عن التزامها بالمبادئ العالمية للتنمية المستدامة او ما تعرف بأجندة 2030 ، عبر التقارير الطوعية التي تكتبها اللجان المختصة في وزارة التخطيط ، وعبر التعاون مع منظمات الامم المتحدة المعنية بقضايا التنمية المستدامة، وفي مجالات الصحة والعمل والتعليم والنازحين والمرأة والشباب ، بهدف تبني مشاريع تعالج الاشكاليات التي انتجها تغيير نظام القذافي على الواقع السياسي والامني والمجتمعي في ليبيا[52] .

ان قراءة التقرير الطوعي الذي قدمته الحكومة الليبية الى المنتدى الاقتصادي للتنمية رفيع المستوى في نيويورك لسنة 2020 ، يظهر نوعا من الالتزام الذي ابدته الحكومة الليبية لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة 2030.

كما يظهر مجموعة من السياسات والبرامج والاجراءات ، التي تبنتها حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا، كونها الحكومة المسؤولة عن تنفيذ خطة التنمية الوطنية، ويمكن ان نستعرض بعضا من تلك الاجراءات وكما يلي :

1-تشكيل لجنة التنمية المستدامة في حزيران-يونيو 2018، وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمات المجتمع المدني الليبي، حيث ضمت في عضويتها عدد من الخبراء والمختصين من القطاعات والجهات الحكومية ذات العلاقة ومن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني [53]. حيث أسند إليها مهام متعددة من بينها متابعة تنفيذ الجهات الحكومية وغير الحكومية لأهداف وغايات التنمية المستدامة ، والعمل على موائمة وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة، والتثقيف وطنيا للتعريف بأهداف التنمية المستدامة، عبر تشكيل منتدى التنمية المستدامة والذي يستضيف صناع القرار واهل الراي واساتذة الجامعات الليبية لمناقشة اليات تطبيق اهداف التنمية المستدامة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهدافها ، اضافة الى إعداد التقارير الطوعية واستعراضها امام المحافل والمنتديات الدولية [54].

2- تأسيس الوكالة الليبية للتنمية في الأول من تشرين اول أكتوبر من العام 2018 ، لتشكل حاضنة للعديد من الشركات القابضة والنوعية في جميع مجالات التنمية، وتعمل على توطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق القوانين الوطنية. وتستهدف الوكالة تعزيز ريادة الاعمال ونقل وتوطين التقنية، وتحسين البيئة في جميع المجالات، وتأسيس بنية تحتية قادرة على استحداث نقلة نوعية للمجتمع الليبي، وتقليص النفقات العامة والاعتماد على الاقتصاد الحر ، فضلا عن اعادة تأهيل وتشغيل المصانع الليبية المتوقفة، لتوفير فرص للعاطلين عن العمل وبما يخفف الفقر ويمنع الشباب الليبي من الانخراط في التوجهات المضرة بالأمن الوطني [55].

3-تشكيل وحدة تمكين المرأة في الامانة العامة لرئاسة الوزراء، وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بهدف تعزيز الإجراءات الرامية إلى إزالة جميع الحواجز التي تعوق المرأة الليبية من المشاركة الفاعلة في العمل والتنمية ، ورفع الحيف الذي واجه المرأة الليبية في العقود الماضية، ومنعها من المشاركة المتساوية مع الرجل في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية [56]

4-دعم الفئات الهشة في المجتمع الليبي ولاسيما طبقة الفقراء والنازحين التي تأثرت بظروف الصراع في ليبيا، عبر تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية ، وتعزيز السّلات الغذائية وبرامج الدعم المالي ، فضلا عن دعم شريحة المتقاعدين من خلال صندوق الضمان الاجتماعي ، وزيادة مرتبات المتقاعدين كونها لاتعين في مواجهة غلاء المعيشة وتراجع سعر صرف الدينار الليبي [57] ، وبسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي ، تعطلت مقترحات مهمة لتفعيل شبكة الحماية الاجتماعية في ليبيا ، منها على سبيل المثال مقترح منتدى الخبراء الليبيين في 2017، والخاص بالحماية الاجتماعية، والذي يرمي الى وضع إطار وطني للحماية الاجتماعية للتصدي لمشكلة الفقر والحد من حالات الضعف في البلاد، مع تقديم الدعم الفوري للفقراء والفئات المستضعفة [58].

5- تشجيع رواد الأعمال الشباب، وكذلك المرأة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بطريقة مستدامة، من خلال التشجيع على ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وفي هذا الإطار تم اطلاق أول مركز تطوير لريادة الأعمال في ليبيا مطلع العام 2020 ، بمبادرة من الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، ويهدف المركز، إلى توفير التدريب والاستشارات لرواد الأعمال في ليبيا ومساعدة الشباب على إنشاء 90 شركة ناشئة، ومن المتوقع أن يوفر المركز 1000 فرصة عمل للشباب . كما سيدعم ماديًّا عددا من المشاريع الناشئة عبر صندوق تمويل المركز، ويعزز المركز أيضًا تشبيك رواد الأعمال في كافة أنحاء ليبيا ،عن طريق منصة رواد أعمال ليبيا. وقد وصف الدكتور خالد المفتي، رئيس مجلس ادارة الصندوق الليبي ، إطلاق المركز

بأنه : أولى الخطوات في بناء اقتصاد المعرفة، وتهيئة البيئة اللازمة لدعم وإنجاح الشركات الناشئة وريادة الأعمال في كامل ليبيا (59)

6-اعطاء اولوية لمعالجة القضايا ذات الاولوية الانسانية العاجلة وفي مقدمتها نقص الخدمات، وتوفير المياه الصالحة للشرب، واصلاح شبكات الصرف الصحي، بعد ان تعرضت الى التخريب والتدمير خلال مرحلة الصراع السياسي في ليبيا . ومن المهم الاشارة الى ان توفير المياه الصالحة للشرب تشكل معضلة في ليبيا، نتيجة التوسع السكاني وندرة المياه في ليبيا ، حيث تعد ليبيا من افقر الدول العربية والافريقية في مياه الشرب. اذ ان 95% من المياه في ليبيا هي مياه جوفية ، وتعتمد بشكل اساسي على ما توفره منظومة النهر العظيم من مياه جوفية يتم سحبها من جنوب البلاد لتغذي ما يزيد عن 76% من احتياجات غالبية سكان مناطق ليبيا ومدنها. وقد بدأت تتعرض شبكة النهر العظيم لتخسفات واعمال تخريب وتجاوز في المناطق التي تمر بها انابيب النهر، مما يعرض حياة السكان للخطر (60) . وعليه يجب على الحكومة الليبية ايجاد بديل مناسب لتوفير احتياجات السكان من المياه الصالحة للشرب عبر بناء مزيد من محطات التحلية على البحر، مثل تجربة دول الخليج العربي ، فضلا عن تبني سياسات توعوية لترشيد الاستهلاك العبثي للمياه من قبل السكان اضافة الى حماية انبوب نقل مياه النهر العظيم من عمليات التخريب من قبل عصابات الجريمة المنظمة (61) .

7-وفي إطار تحقيق اهداف اللامركزية الادارية وتعزيز دور البلديات والسلطات المحلية في تنفيذ وانجاز أهداف التنمية المستدامة، تم نقل العديد من اختصاصات الوزارات إلى المستوى المحلي للبلديات حيث تم اقرار القانون رقم (59) لنظام الإدارة المحلية في ليبيا لسنة 2012، لأجل تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والادارات المحلية على اختلافها وتوضيح اختصاصاتها. وقد اعترف القانون للمحافظات الليبية بالشخصية الاعتبارية والتي تعد من اهم ضمانات الاستقلال المالي والقدرة على اتخاذ القرارات الادارية بعيدا عن الحكومة الاتحادية (62) ، اضافة الى القدرة على تحصيل الاموال والضرائب المحلية والصرف على مشاريع البنية التحتية في المحافظة وبذلك خطت الحكومة الليبية اهم خطوة نحو تنفيذ اهداف التنمية المستدامة (63) .

خامسا : تحديات تطبيق اهداف التنمية المستدامة وانعكاسها على الامن الوطني الليبي :

تواجه ليبيا، تحديات متنوعة اثرت اجمالا في جهودها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 20-30، والوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الاتجاه . والمتتبع لأليات تنفيذ برامج وخطط وسياسات التنمية المستدامة من قبل الحكومة الليبية في طرابلس، يجد ضعفا واضحا وفشلا في احيان كثيرة في تحديد الملفات الاكثر الحاحا لإنقاذ المجتمع الليبي من حالة اللاستقرار والتنازع السياسي (64). ويمكن لنا ان نستعرض بشكل موجز اهم ابعاد الضعف والفشل في مؤشرات التنمية المستدامة ، وانعكاسها الواضح على الامن الوطني الليبي، :

1- **تشظي الواقع السياسي الليبي :** فمنذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في اكتوبر 2011، دخلت ليبيا مرحلة صراع سياسي عنيف بين شركاء العملية السياسية، انعكس بالنهاية في انقسام ليبيا بين حكومتين متناحرتين ، ونظم سياسية واقتصادية ادارية مختلفة ، وهذا بلا شك اضعف من خطط وبرامج التنمية المستدامة ، وافقدها وحدة القرار السياسي والرؤية الوطنية الواحدة لكل مناطق الدولة الليبية (65) . ان التحدي الذي يواجه السلطة في ليبيا، لايعود لاسباب بنيوية تتعلق بطبيعة المجتمع الليبي القبلية وتغالبه على السلطة (66) ، كما يعتقد البعض، وانما تعود الى اخفاق القادة الليبيين في التوافق على مشروع سياسي وطني ينهي الخلافات السياسية، ويهيئ الاجواء لمصالحة وطنية تشمل جميع الليبيين وبما يمهد طريق الوصول لديمقراطية توافقية سلمية تجميع الليبيين على مشروع وطني واحد.(67).

2-ضعف المؤسسية وغياب العمل المؤسسي: أي ضعف العمل المؤسسي ، بسبب غياب العقد الاجتماعي المتمثل بالدستور وبالتالي غياب المشاركة السياسية، والعمل الحزبي والطلابي والتنظيمات

المدنية، والتي تكون وظيفتها احداث حراك سياسي واجتماعي وتجديد حيوية المجتمع [68] . واذا كانت هذا الصفة قد تمت وراثتها من النظام السابق الذي تصرف في ثروات البلاد بشكل فردي وبعيدا عن اي ضوابط مؤسسية ، فإنها تكرست في الواقع الليبي الجديد، فقد شهدت المرحلة الانتقالية فشل معظم البرامج التنموية داخل المناطق الليبية، مما ساهم في خلق حالة من الضعف التام لأليات الاصلاح والتنمية السياسية والاقتصادية والادارية المؤسسية [69]. فقد عجزت السلطة الجديدة في ليبيا ، عن إدارة حوار مؤسسي بشأن أيٍ من الموضوعات الرئيسية المتعلقة بشكل الدولة ونظامها السياسي وفيما اذا ستكون دولة مركزية ام فيدرالية ام تجمع النموذجين ؟ كما شهدت المرحلة الانتقالية عجزاً عن تصميم عملية سياسية دستورية، تستوعب فرقاء العملية السياسية بنظام وطني، يتجاوز المحاصصة ونظام التسويات الذي انتجته المرحلة الانتقالية، الى نظام يتساوى فيه الجميع بلا اقصاء او معاداة لاحد، نظام يدير العلاقة بين المكونات القبلية والاثنية في ليبيا بروح وطنية جامعة [70] . كما عجز النظام السياسي الجديد عن صياغة حلول مؤسسية تضمن انهاء فوضى السلاح المنفلت، وتؤسس لتوحيد الفصائل المسلحة بتشكيل عسكري موحد يدافع عن وحدة البلاد، كما يضمن اعادة استيعاب الكفاءات العسكرية والامنية التي تم عزلها بتهمة الولاء لنظام الحكم السابق [71].

3- هشاشة الوضع الأمني : ان ضعف الاجهزة الامنية واستنادها الى المحاصصة الحزبية والمناطقية والقبلية، قد انعكس على عملية تعدد صناعة القرارات الامنية وضعفها وتصادمها ، فضلا عن ان بعض الجماعات المسلحة باتت تملك قوات امنية واسلحة تتفوق في احيان على الاجهزة الحكومية ، وتتدخل في عمل الاجهزة التنفيذية ، بل ان كل فصيل مسلح بات يسيطر على وزارة او مؤسسة ويسعى للاستفادة من مغانمها الاقتصادية والمالية [72]، وهو ما عطل العمل الاداري والتنفيذي للكثير من الوزارات والمؤسسات عن تنفيذ برامجها المتعلقة بالتنمية المستدامة .

4- ضعف السلطة القضائية وتراجع دورها : فبعد عقد على ثورة 2011، تطرح جملة من التساؤلات حول قدرة القضاء الليبي على القيام بدوره المنوط به، واجراء محاكمات تتمتع بالحد الادنى من معايير المحاكمة العادلة، وترسيخ مبدأ عدم الافلات من العقاب للذين تسببوا بانتهاكات حقوق الانسان في ليبيا بعد ثورة 2011 ؟ فقد اجتمعت جملة من العوامل على تقييد دورالقضاء وافشاله، من ضعف مؤسسات الدولة، وانقسام السلطة القضائية بين الشرق والغرب، وتنامي دور الجماعات المسلحة وتشكيلها محاكم خارج القانون، وادارتها للسجون السرية ، واعتقالها وتعذيبها لمعارضيها دون اوامر قضائية ، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على الجهاز القضائي وأعضائه [73]. وقد أدى ضعف السلطة القضائية، إلى تبعات اخرى سلبية، على رأسها المساعدة في تنامي الدور القبلي، وانضواء الافراد تحت جناح القبيلة لتوفير الحماية الكاملة، واستمرار حالة الافلات من العقاب، لكبار قادة الجماعات المسلحة، وضعف قدرة المنظمات المحلية على توثيق الانتهاكات الجسيمة التي تقع بحق المواطنين الليبيين، بسبب الخوف من قمع الجماعات المسلحة التي تحتكم الى السلاح في تصفية خصومها ومعارضيها [74] . ولعل أبرز إشكالية ظهرت بعد الثورة والتي اثرت على كثير من الضمانات الواردة في قانون الاجراءات الجنائية الليبي ،هي صدور القانون رقم 38 لسنة 2012 ، والخاص ببعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، اذ نص في مادته الرابعة على أنه لا عقاب على ما استلزمته ثورة السابع عشر من فبراير 2011، من تصرفات عسكرية وأمنية أو مدنية بهدف إنجاح الثورة. مما أثر بشكل مباشر على القضايا المعروضة على المحاكم، وفتح الباب على مصراعيه للإفلات من العقاب وتكرار الانتهاكات [75].

5-انتشار الأسلحة وصراع الفصائل المسلحة والمرتزقة : حيث فشلت كل الخطط الامنية الساعية لضبط الامن ، وحصر السلاح بيد الدولة، وانهاء وجود الفصائل المسلحة والتي تتحكم بالقرار السياسي والامني، لقد بات انتشار السلاح وانتشار المرتزقة عاملا من عوامل تقويض وحدة المجتمع عبر تشجيع الانتقام المتبادل بين السكان ، كما انه بات مصدرا من مصادر التمويل الاقتصادي لعشرات الاف الشباب الليبي العاطل عن العمل ، حيث ازداد عدد المنخرطين في تلك الفصائل ليصل حسب بعض المصادر الى 230,000، مقاتل يتقاضون مرتباتهم من ميزانية الدولة الليبية [76]. وقد فاقم الصراع المسلح من

انتهاكات حقوق الانسان، وفرض سؤالا ملحا حول كيفية بلوغ العدالة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات التي تفشت في كل مناطق البلاد، في ظل ضعف واضح للقضاء الليبي على ردع مرتكبي الانتهاكات [77]. كما فاقمت الفصائل المسلحة ووجود مسلحين مرتزقة من عدم الاستقرار السياسي والامني، واثرت بشكل سلبي على اداء الادارة الحكومية وصولا الى برامج وخطط التنمية المستدامة [78] .

6- قانون العزل السياسي : وهو من قوانين المرحلة الانتقالية التي تعيشها الدولة الليبية، وهو من اكثر القوانين تأثيرا في انعدام الاستقرار السياسي والامني الذي تعيشه ليبيا ، وهو يشابه الى حد كبير قانون اجتثاث النازية في المانيا بعيد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وقانون اجتثاث البعث في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، حيث تم بموجب قانون العزل السياسي، استبعاد وعزل الاف الموظفين والعسكريين، وقادة الاجهزة الادارية والامنية زمن نظام القذافي ، ومنعهم من استلام مناصب في الواقع الليبي الجديد أو الترشح للانتخابات. ولاشك أن هذا القانون عد بمنزلة اعلان حرب على شريحة كبيرة من المجتمع الليبي، اذ نتيجة سياسة الاقصاء انحاز عدد كبير من المبعدين لطرف مقاومة العملية السياسية، واسهموا في تعطيل عملية بناء السلام في ليبيا [79].

7- ريعية الاقتصاد الليبي : اتسم الاقتصاد الليبي بصفة الريعية المتمثلة باعتماده على النفط والغاز في تشكيل الدخل القومي الليبي ، وساهمت مركزية الحكم في ليبيا زمن القذافي في الاستئثار بتوزيع الموازنة العامة بطريقة كيفية ، حيث استأثر النظام والنخب السياسية المرتبطة به بعوائد النفط وتوزيعها بشكل غير متوازن بين اقاليم البلاد، لاسيما في الشرق والجنوب مما شكل عاملا من عوامل الانقسام بين الليبيين [80]. وبعد سقوط نظام القذافي ساهم الانقسام السياسي والصراع على السلطة في بقاء الصفة الريعية للاقتصاد الليبي، ومنع اي اصلاحات هيكلية تعزز موارد الدولة بعيدا عن النفط والغاز . ومع تراجع صادرات النفط الليبي الى الاسواق العالمية، بسبب الصراع المسلح، تعطلت ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعثرت جهود الحكومة لتامين رواتب الموظفين، وتراجع تمويل الكثير من المشاريع التنموية ومشاريع إعادة الإعمار، وانعكس الامر في تراجع برامج الدعم للفئات الفقيرة والهشة والنازحين وتقلص الانفاق على قطاع التعليم والصحة والعمل [81].

8- ضعف اداء المجتمع المدني: يؤدي المجتمع المدني دورا اساسيا في مراقبة اداء السلطة، وتقويم برامجها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وفي الواقع الليبي الجديد تحملت بعض المنظمات اعباء اقتصادية واجتماعية مؤثرة، وتعرض ناشطوها المدنيون للخطف والاغتيال والتهجير، بسبب برامجهم الاغاثية والانسانية [82]، الا أن اغلب منظمات المجتمع المدني تأثرت بأجواء الصراع السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، وبقيت نسبة كبيرة من تلك المنظمات ، لا تنطبق عليها مواصفات المجتمع المدني، كونها ذات مرجعيات سياسية وحزبية، ومتأثرة بالقيم القبلية السائدة، وهي عبارة عن محلات للارتزاق المالي والنفعي وبعضها مرتبط بمصالح دولية، كما ان ثقافة المجتمع الليبي لازالت لاتعين في انجاح تجربة منظمات المجتمع المدني والتعاطي معها وبالتالي بقي دورها ضعيفا في مراقبة اليات تنفيذ خطط التنمية المستدامة [83].

9- ظهور الدور السلبي للقبيلة : مع تراجع الدولة الليبية وانهيار مؤسساتها السياسية والامنية ، انتعش دور القبائل في ليبيا لتوفر بديلا امنيا يحتمي في ظله الافراد من المخاطر التي تواجههم بعد سقوط نظام القذافي . وتصاعدت وتيرة التعصب القبلي وعمليات الانتقام بين القبائل الموالية والمعارضة زمن النظام السابق ، وباتت بعض القبائل معول هدم للوحدة الوطنية باستحواذها على المصالح والامتيازات، وارتكانها الى جهات حزبية وجماعات مسلحة لتعزيز نفوذها ومصالحها (84). ومع صعوبة الوضع الإنساني والمعيشي وتراجع سيطرة الحكومة على بعض المناطق ولاسيما في جنوب ليبيا اخذت مظاهر الجريمة المنظمة بالانتشار تحت رعاية بعض القبائل المتنفذة والمعارضة للعملية السياسية، بسبب قانون العزل السياسي . ولاسيما في مجال السيطرة على المنافذ الحدودية وتهريب الوقود ، والهجرة غير الشرعية لاوربا للافارقة من دول الجوار الليبي ، فضلا عن الاعتداء على المناجم وابار النفط، لسرقة الذهب والنفط والغاز والسيطرة على مصادر المياه ، والسيطرة على المصارف والبنوك وعلى الطرق

الخارجية التي تربط المدن الليبية ، الامر الذي يبرز صعوبة الدور الذي يجب على الحكومة الليبية القيام به لحماية اراضيها وسكانها المقيمين في الجنوب الليبي، واعادة توجيه دور القبائل في الجنوب لمحاربة عصابات الجريمة المنظمة بدل دعمها، وبالتالي المساهمة الايجابية في تنمية وحماية المشاريع الحكومية الخاصة بمناطقهم وقبائلهم .[85]

10- ضعف عناصر الادماج والتمكين للمجتمع الليبي : يمكن تحديد اربعة عناصر رئيسة للتمكين، تعد من المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها الاصلاحات المؤسسية في ليبيا، وهي الادماج أو المشاركة والتي تعني ادماج الفقراء والفئات الهشة الاخرى في عملية صنع القرار، بهدف ضمان استخدام الموارد العامة المحدودة وتشجيع المجتمعات المحلية في الاقاليم والمحافظات على تحديد اولوياتها والفرض على صناع القرار الالتزام بإجراء التغييرات المطلوبة [86].

وايضا، حق الوصول الى المعلومات، فمن حق المواطن الليبي ان يحصل على اي معلومة مالم تمس الامن الوطني، اذ ان حرية التعبير عن الراي والكتابة تعزز من فكرة المسائلة والاخضاع لمؤسسات الدولة ، كما انها تعزز من الشفافية في الحكم والخدمات العامة والقطاع الخاص. المسائلة، والتي تعني قيام المسؤولين السياسيين والاداريين وممثلي الاحزاب بشرح سياساتهم وافعالهم للمواطنين، من خلال تقديم تقارير عمل بهدف تعزيز مبادئ الشفافية والمسائلة وتنمية قدرة المجتمع على تنظيم نفسه، من خلال جمعيات واتحادات تبدا بالتأثير على الحكومة والزامها باتخاذ القرارات لصالح المجتمع .[87]

هذه العناصر الاربعة مترابطة مع بعضها ويمكن تطبيقها على اربعة اهداف تنموية حاسمة :ضمان توفير الخدمات الاساسية، وتعزيز الحكم المحلي والوطني، وتوسيع امكانية الوصول الى الاسواق، وضمان الوصول الى العدالة [88] . أن البحث في الواقع الليبي المعاصر يؤكد عدم تمكن الحكومة الليبية من الوصول الى تحقيق حد ادنى من الادماج والتمكين للمجتمع الليبي وبما يحقق المسائلة والعدالة، ويرسخ الانطباع بتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، فالمواطن الليبي غير ممكّن من المشاركة في صنع القرار او مسائلة المسؤولين عن سياساتهم ، كما ان الوصول الى العدالة غير متحقق في ظل تصاعد انتهاكات حقوق الانسان ، وصلاحيات الادارات المحلية غير مكتملة في ظل عدم حسم الصراع بين انصار المركزية واللامركزية.

11- ضعف منظومة الحماية الاجتماعية في ليبيا : يعد نظام الحماية الاجتماعية نظاما اجتماعيا- اقتصاديا، يعتمد على ارساء مبادئ حقوق الإنسان العالمية . وترتبط برامج الحماية الاجتماعية وسياساتها العامة بمجموعة الاجراءات والقوانين التي تتخذها الدول والحكومات من أجل منع الافراد من الوقوع في براثن الفقر والحرمان والتهميش والإقصاء ، مثل قوانين العمل، وقوانين الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي [89]؟ وبفعل الازمات الاقتصادية والاجتماعية، توسعت تلك الاجراءات لتشمل الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع من النساء والاطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة [90] . وقد نصت التوصية (202) لعام 2012، لمنظمة العمل الدولية على أنه ينبغي أن تشمل ارضيات الحماية الاجتماعية الحد الادنى من الضمانات على المستوى الوطني وهي :

أ- الحصول على الرعاية الصحية ذات المواصفات الجيدة.
ب- توفير دخل آمن للأطفال للحصول على الغذاء والرعاية والتعليم.
ج- توفير دخل آمن للأشخاص في سن العمل في حالات المرض والشيخوخة والبطالة والامومة والاعاقة .
د- توفير الدخل الاساسي للأشخاص المسنين [91].

ويشير تقرير التنمية المستدامة العربي للعام 2019، ان نسبة الفقر في ليبيا بلغت 10.4% . في حين بلغت البطالة حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2019 ، وللإعمار من (15-24) سنة، ما يقارب (41.9%)، وهي نسبة كبيرة جدا، اذا ما قورنت بإمكانيات ليبيا الاقتصادية وعدد سكانها القليل ومدخراتها المالية في الخارج [92]. ونتيجة انخفاض سعر الدينار الليبي وتراجع كميات تصدير النفط

بسبب الصراع المسلح ، وتأخر تسديد مرتبات الموظفين، فقد وقعت شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى في براثن الفقر الذي اصبح واسع الانتشار فتزايدت اعداد المتسولين وفقدت اسر من الطبقة الوسطى مدخراتها، واضطرت الى بيع مجوهراتها لشراء الغذاء، وسجلت حالات لمواطنين ليبيين يقيمون في المساجد ويستجدون المساعدة [93]. وتشير دراسات اخيرة حول الفقر في ليبيا الى ان مليون ليبي يحتاجون الى دعم مالي لتلبية احتياجاتهم الغذائية والمعيشية، وهذا المستوى من المشقة مثير للقلق في بلد نفطي يعاني من سوء توزيع الثروة . وقد انخفضت حصة الفرد من الدخل في ليبيا من 25.000 دولار في 2010 ، الى 10.000 دولار سنويا في 2014 ، ما يزيد الضغوط على الاسر الليبية ، وسجلت حالات طلاق متزايدة في المجتمع الليبي حيث بلغت 30% عام 2018 ، ووفقا لمكتب السجلات المدنية سجلت 4.019 حالة طلاق عام 2018، وحده وتشمل حالات الطلاق الرئيسة المذكورة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمرتبطة بعدم قدرة الزوج على اعالة زوجته واسرته [94].

الخاتمة والاستنتاجات :-

بحثنا في الصفحات السابقة اهداف التنمية المستدامة في ليبيا واليات تعزيز الامن الوطني الليبي ، وبيّنا ان توجه الحكومة الليبية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة لا يتماشى مع رؤيتها لتحقيق التزاماتها الدولية فحسب، بقدر ما يمكّن الدولة الليبية من تعزيز فرص صمودها، وتعزيز امنها حيال التحديات التي تواجهها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه جائت الخاتمة، بجملة من مقترحات تشكل خارطة طريق امام اي حكومة ليبية، لتطبيق اهداف التنمية المستدامة في الواقع الليبي، وبما ينعكس بشكل ايجابي على امنها الوطني، وعلى النحو التالي :

1- تحسين فرص الاندماج والتمكين للفئات الاجتماعية التي تشعر بالابتعاد والتهميش، فلازال النظام السياسي الليبي الجديد، يرفض ادماج فئات اجتماعية، تعيش على هامش الحياة في ليبيا بسبب مواقفها السياسية. فبموجب قانون العزل السياسي 2013 ، جرى ابعاد الاف الليبيين وطردهم من وظائفهم بتهم الموالاة للنظام السابق ، وبسبب هذا القانون ، تصاعدت نظرة الاقصاء لقبائل ليبية معروفة بولائها لنظام العقيد القذافي، ولاسيما قبائل وورفلة في بني وليد وقبائل ترهونة وقبيلة القذاذفة وقبيلة ورشفانة في محيط طرابلس وقبيلة المقارحة في الجنوب وغيرها . ومما لاشك فيه ان الاصرار على تطبيق قانون العزل السياسي وغيره من قوانين المرحلة الانتقالية، يعد بمنزلة اعلان حرب على المجتمع الليبي، حيث ان الاستمرار بتطبيق تلك القوانين يعد انتهاكا للحقوق المدنية والسياسية لألاف الليبيين ، وستدفع لمزيد من الانقسام في المجتمع الليبي اجتماعيا وسياسيا، وبالتالي ستحدث قطيعة مجتمعية ستدفع الاجيال الليبية المقبلة ثمنها . كما ان محاربة السكان في مصادر رزقهم وعيشهم سيجعل من هؤلاء السكان قنابل موقوته داخل المجتمع سهلة التوظيف من الجهات الخارجية التي تريد الاضرار بالأمن الوطني الليبي.

2- ردم الفجوة الاقتصادية وتقليل الفوارق المعيشية بين السكان وبما يجعلهم يشعرون بالمساواة والعدالة والفرص المتكافئة، وتقليل مستويات الفقر، وبما يعين على اندماج الافراد الفقراء بالمجتمع ، وهذا يتماشى مع مبادئ الاعلان الدستوري الذي اعلنه المجلس الوطني الانتقالي في 2011، والذي يساوي بين الليبيين في تكافؤ الفرص، والواجبات والمسؤوليات العامة، بلا تمييز بينهم على اساس الدِّين أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسرى.

3- تعزيز التنمية المحلية في المحافظات الليبية الفقيرة، وبما يدفع الى تقليل الفوارق بينها وبين المدن الليبية الغنية بالموارد. وهذا يتم من خلال المساواة في التنمية الاقتصادية وتقليص فجوة التنمية بين المدن والاقاليم ، وخص المدن الفقيرة بالمشاريع الانتاجية والخدمية التي تقلل البطالة وتوفر فرص للشباب العاطلين عن العمل، فضلا عن توفير برامج دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تعين الاسر الفقيرة على تنشيط حياتها المعيشية. وهذا يتوافق تماما مع الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة والذي يتعلق بمكافحة الفقر.

4- تعزيز نظام اللامركزية الادارية لمساعدة المناطق والاقاليم الليبية في تنظيم شؤونها الادارية، بعيدا عن المركزية التي اثبتت ضعفها في ادارة الدولة وتوزيع الموارد ، فاللامركزية تشجع السكان على ادارة اقاليمهم، وتشجع القطاع الخاص المحلي على المساهمة في التنمية المحلية، كما تتيح للكفاءات الوطنية المحلية من المشاركة في صنع ورسم السياسات العامة في مناطقهم ، وتعين على تنمية مجتمع مدني يراقب اداء السلطات المحلية ويقوم سلوكها الاداري .

5- تأسيس نظام ديمقراطي تشاركي فعّال، يمكّن المواطنين من المشاركة في الحياة العامة على مبدأ المواطنة، التي تعطي فرص المساواة والعدالة في ليبيا لجميع المواطنين بمن فيهم النساء، في الترشح للانتخابات او الوصول الى المناصب الادارية والسياسية، أو اختيار ممثليهم على المستوى الوطني أو المحلي، بشفافية وحرية وبعيدا عن الانحيازات القبلية او الحزبية ، وبما يؤمن وصول الاشخاص المناسبين والكفؤين الى مواقع المسؤولية، وهو ما يساعد في بناء مؤسسات قوية تعين في تحقيق السلام والتعايش بين الليبيين .

6- تعزيز منظومة حقوق الانسان والحريات العامة في ثقافة وسلوك وتعامل المجتمع الليبي، استنادا للتراث الاسلامي والعربي، وبما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان والتي قبلتها الدولة الليبية، او صادقت عليها كالإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، واللتين تتضمنا مواداً متنوعة حول الحق في الحياة وحماية كرامة الانسان ، وحق الحرية والأمن، وحرية التنقل، والحق في الجنسية والتعليم، والمعاملة العادلة بين البشر والاحترام المتبادل بين الناس ، فضلاً عن حرية التعبير والرأي، والحماية من التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية او الاعمال الحاطة بالكرامة الانساني . ولعل من اهم ضمانات تعزيز الوعي بقيم حقوق الانسان هو سعي الحكومة الليبية لموائمة بنود الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة الليبية مع التشريعات الوطنية، وتطوير ثقافة منتسبي القضاء الليبي واجهزة الادعاء العام واساتذة الجامعات ومنتسبي الامن الداخلي وافراد الجيش الليبي على الالتزام بها في تعاملهم مع المواطن الليبي ، ولاسيما الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة التمييز العنصري 1969 واتفاقية منع التمييز ضد المرأة (سيداو 1979)، واتفاقية مناهضة التعذيب 1987 ، واتفاقية حماية الاشخاص ذوي الاعاقة 2008 ، واتفاقية حماية العمال المهاجرين 1990 وغيرها من الاتفاقيات . ان تعميم تلك المبادي والتشجيع عليها في التعليم الاولي والمهني والجامعي والترويج لها في وسائل الاعلام وتشجيع الباحثين الليبيين للكتابة والترويج لها، سيساعد في خلق اجيال ليبية تؤمن بالحوار وبالسلام وبما يمنع العنف ويشجع على التنمية وخلق الانسان الليبي الذي يحمي وطنه ويتفاعل مع قضاياه الوطنية .

7- بناء جيش وطني ومهني مستقل عن الانتماءات الحزبية والقبائلية، ويكون ولاءه الى ليبيا ويمثل جميع الليبيين ويدافع عن امنهم القومي، ويضمن التمثيل العادل في صنوفه ومراكزه لجميع فئات المجتمع ، بعيدا عن اي نظام للمحاصصة او الاستحواذ من جهة سياسية أو قبلية أو مناطقية . كما ان بناء جيش ليبي موحد سيضمن بلا شك انهاءا وشيكا لملف الفصائل المسلحة والاحزاب المستترة بها، وينقل ملف الحفاظ على الامن الوطني لجهة رسمية واحدة بدلا من جهات متعددة ومتنوعة الولاء والانتماء .

8- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة من العاطلين عن العمل وممن هم تحت خط الفقر من ضحايا الحرب، اذ ان شمول هذه الفئات بحماية الدولة ورعايتها، سيشعرها بالأمن ويمنع عنها استغلال الجماعات الخارجة عن القانون ، فالحرمان والاستبعاد الاجتماعي، وانعدام فرص العمل، سيعزز حضور الجماعات الارهابية في صفوف الشباب، لتجنيدهم وبث افكار التطرف وكراهية المجتمع في عقولهم، مما يزيد من الاحتقان والتفكك الاجتماعي ، وعليه فان كفالة الدولة لهذه الفئات الهشة سيعين على تجفيف منابع الارهاب، وتخفيف العنف داخل المجتمع ويمهد لعلاقات اجتماعية سليمة .

9- دعم الاسرة وتعزيز دورها الوطني، عبر المحافظة على التضامن الاسري والعائلي، وتشجيع الابناء على الولاء للوطن، والحفاظ على قيمه الراسخة ، فالأسرة هي المكان الامثل لتنشئة الاجيال اجتماعيا وسياسيا على حب الوطن، والدفاع عنه وتقوية الاواصر بين افراد المجتمع لتحقيق الاستقرار والتنمية .

10- اصلاح منظومة التربية والتعليم في ليبيا، عبر توحيد المناهج التعليمية لجميع الليبيين، واتاحة المساواة لهم في فرص التعليم بلا تمييز او اقصاء، وتوسيع المدارس والجامعات في المناطق الليبية الفقيرة ودعمها ماليا، وتطوير الكوادر التدريسية والمناهج التعليمية لتواكب العصر ورفع مرتبات المعلمين وتوسيع استيعاب المدارس التي تعاني الاكتظاظ بسبب ازمة النازحين ، اضافة الى تعزيز ودعم القضاء الليبي وحماية القضاة من عمليات الخطف والابتزاز من قبل الجماعات المسلحة ، وحظر المحاكم الاستثنائية ، بهدف ضمان وصول الاشخاص الى العدالة ومنع الافلات من العقاب للخارجين عن القانون ، فضلا عن الاهتمام بقطاع الخدمات الصحية، حيث المستشفيات والمشافي الليبية تعاني الاهمال والنقص الحاد في التجهيزات الطبية، بسبب قلة الدعم المالي، وهروب الكوادر الطبية نتيجة الصراع المسلح في ليبيا. كما يعاني قطاع الكهرباء من انهيار شبه تام، حيث يعاني الشعب الليبي من انقطاعات طويلة لساعات التجهيز بالكهرباء، نظرا لقدم منظومة الكهرباء واستمرار التجاوزات على الشبكة الوطنية، وعلى الحكومة الليبية الاهتمام بإيجاد بدائل مستدامة، لتوفير المياه للمواطن الليبي، حيث ان الاعتماد على النهر الصناعي في توفير المياه من مناطق جنوب غرب ليبيا، لازال محفوفا بالمخاطر لجهة نضوب مخزون المياه في تلك المناطق ، ولجهة الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل المياه من قبل بعض الجماعات الخارجة عن القانون، ولعل بناء محطات تحلية على سواحل المدن الليبية سيكون حلا جيدا لازمة المياه وسيضمن امنا مائيا مستداما للمواطن الليبي .

11- تعزيز اندماج الفئات الاجتماعية المختلفة قبليا أو عرقيا في المجتمع الليبي مثل عبيد تاورغاء والطوارق والامازيغ والتبو ، عبر توفير فرص المواطنة المتساوية لهم، وتطوير مناطقهم من ناحية الخدمات التعليمية والصحية وتشجيع الكفاءات الوطنية منهم على تسلم المسؤولية السياسية والادارية وادارة المنشآت الصناعية. اذ ان اهم متطلبات ترصين الهوية الوطنية هي جذب ابناء الجماعات القبلية والعرقية المختلفة الى الفضاء الوطني، من خلال ادماجهم اجتماعيا وسياسيا وتطوير مناطقهم اقتصاديا واستغلال ثروات مناطقهم لصالح سكانها المحليين واعطاءهم الفرصة لإدارة مناطقهم ذاتيا فضلا عن الحفاظ على تراثهم الثقافي وتنميته ضمن اطار التراث الوطني الليبي .

هوامش البحث

1- د.فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، دار دجلة للنشر ، عمان 2016 ، ص 56 .

2-وليد حسان الاشوح ، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ، دار يسطرون للطباعة والنشر ، القاهرة 2017 ، ص 38

3-. د.فلاح جمال معروف العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 60 .

4- د.عامر خضير الكبيسي واخرون ، دراسات حول التنمية المستدامة ، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض 2015 ، ص 15 .

5- جمهورية العراق : وزارة التخطيط ، تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم احصاءات التنمية البشرية ، اكتوبر 2018 ، ص 1 .

6- وليد حسان الاشوح ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 .

7- د.عبد الرحمن محمد الحسن ،التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة السودان للفترة 15-11/16، 2011 . على الرباط التالي https://www.researchgate.net/ شوهد بتاريخ 6-8-2021 .

8- الامم المتحدة ، منع النزاع ، وتحويل العدالة ، وضمان السلام ، هيئة الامم المتحدة للمرأة، نيويورك ،2015 ، ص 160 .

9- د.عمار التركاوي ، دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية ، سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 31 ، العدد الثاني 2015 ، ص 93 .
10- د.عامر خضير الكبيسي واخرون ، ص 16 .
11- المصدر نفسه ، ص 3 .
12- منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، أديس أبابا: دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي لتمويل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، منشور على الرابط بتاريخ 15-7-2015 ، شوهد على الرباط http://www.fao.org/sustainable-development-goals بتاريخ 22-8-2021 .
13- د.عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة : مخاضات التهميش وفرص التمكين ، دار امجد ، عمان 2016، ص 11 .
14- د.فلاح جمال معروف العزاوي ، ص ص 57-58 .
15- الامم المتحدة ، جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة ، شوهد بتاريخ 23-8-2021 على الرابط https://www.unssc.org/
16- وليد الاشوح ، مصدر سبق ذكره ، ص 60 .
17- الامم المتحدة ، جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره
18- د.عامر خضير الكبيسي واخرون ، ص 3 .
19- د.دهام محمد العزاوي ، الاقليات والامن القومي العربي ، دار وائل ، عمان 2003 ، ص 55 .
20- د.علاء عبد الحفيظ ، الامن القومي : المفهوم والابعاد المعهد المصري للدراسات ، القاهرة منشور بتاريخ 11 اذار – مارس 2020 شوهد بتاريخ 21-8-2021، على الرابط https://eipss-eg.org/ .
21-محسن العجمي عيسى ، الامن والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض 2001 ، ص 5 .
22-د.دهام محمد العزاوي ، الامن الانساني : المفهوم والدلالة ، موقع الحوار المتمدن ،https://www.ahewar.org/ 22 / 12 / 2013
23- د.علاء عبد الحفيظ ، مصدر سبق ذكره .
24- د.عدنان ياسين مصطفى ، في سوسيولوجيا التنمية : قراءات نظرية وخبرات تطبيقية ، مؤسسة النخب والكفاءات الوطنية للإصلاح ، بغداد 2017 ، ص 227 .
25- حسين باسم عبد الأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الأنسان ، مجلة اهل البيت ، العدد 24 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء في 5كانون ثان-يوليو 2018 ، ص 538 .
26- فار جميلة ، الحق في الامن الشخصي ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم القانونية ، جامعة باتنة ، الجزائر 2002 .
27- د.علاق جميلة ، الامن المجتمعي : مقاربة في المفهوم والعناصر ، مجلة البحوث السياسية والادارية / المجلد السادس، العدد العاشر ، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2012 ، ص 102 .
28-محمد المهدي شنين ، تحولات مفهوم الامن الانساني ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، شوهد بتاريخ 25-8-2021 على الرباط https://www.politics-dz.com/
29-د.دهام محمد العزاوي ، الامن الانساني ، المصدر نفسه .
30- د.عدنان ياسين واخرون ، في سوسيولوجيا التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص 235 .
31- الامم المتحدة ، حماية حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي العام، بتاريخ بتاريخ تموز-يوليو 2016 ، شوهد بتاريخ 29-8-2021 على الرباط التالي https://www.un.org/.
32- عباس علي محمد ، الأمن والتنمية : دراسة حالة العراق 1970-2007 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد 2013 ، ص 17 .
33- الامم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الدوحة 12-19 نيسان/أبريل ٢٠١٥.
34- د.دهام محمد العزاوي ، الامن الانساني ، المصدر نفسه .

35- د.رعد عبد الجليل علي ، التنمية السياسية : مدخل للتغيير ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 2002 ، 24.
36- عدنان ياسين ، مصدر سبق ذكره ص 239 .
37- المصدر نفسه ، 243 .
38-عقيل حسين عقيل ، اسرار وحقائق من زمن القذافي ، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، بلا تاريخ ، ص 311
39- المصدر نفسه ، ص 318 .
40-د. منى حسين عبيد ، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات دولية ، العدد الحادي والخمسين ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد 2012 ، ص 31 .
41- د. مرعي علي الرمحي ، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا ، بحث منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ 27-3-2021 ، شوهد بتاريخ 24-2021 على الرابط https://www.politics-dz.com/ .
42- المصدر نفسه .
43- كريستوفر شيفيز و جيفري مارتيني ، ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة : د.إدريس محمد علي قناوي، مؤسسة راند الامريكية 2014 ، ص 51 .
44- الزهراء لنقي واخرون ، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها ، مركز القاهرة لحقوق الانسان 2019، ص 39 . .
45- محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، مركز تريندز للدراسات في 24 يونيو حزيران 2020 شوهد بتاريخ 22-7-2021 على الرباط https://trendsresearch.org/ .
46-د. محمد علي عز الدين ، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، مصراته للفترة 9-10/تشرين اول اكتوبر 2020 ، ص 586 .
47-د.نجوى عبدالله الطبلاوي، القيادة المستدامة و فعالية الأداء التنظيمي لتحقيق التنمية المستدامة، من بحوث المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، للمدة 23 و24 نيسان ابريل 2019 ، ص 223 .
48- هاني رمضان طالب ، التنمية السياسية : مقاربة نظرية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة في 12 تموز-يوليو 2020 ، شوهد بتاريخ 24-8-2021 على الرابط http://www.acrseg.org/
49- المصدر نفسه .
50- د.مرعي علي الرمحي ، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا ، مصدر سبق ذكره .
51- منظمة العفو الدولية ، ليبيا: بعد عشر سنوات من الانتفاضة، الميليشيات تفلت من العدالة وتحصد المكافآت، في 17-2-2021 ، شوهد بتاريخ 30-8-2021 على الرابط https://www.amnesty.org/
52-كريستوفر شيفيز و جيفري مارتيني ، ليبيا بعد القذافي، مصدر سبق ذكره ، ص 57 .
53- وزارة التخطيط الليبية ، التقرير الطوعي الاول للدولة الليبية الى الامم المتحدة لسنة 2020 .
54-المصدر نفسه .
55- للمزيد انظر بوابة الوسط، الوكالة الليبية للتنمية تسعى لإعادة فتح وتشغيل المصانع المتوقفة، منشور في 13 شباط-فبراير2019 ، شوهد في 23-8-2021 على الرباط http://alwasat.ly/news
56- في هذا السياق ونظرا للتطور الحاصل في دور المرأة الليبية، فقد احتفلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم، اذ جرى تكريم اربع عالمات ليبيات رائدات في مجال عملهن وهن كل من : نجاة الصادق، عضو الزمالة الملكية البريطانية في الكيمياء الحيوية السريرية، والدكتورة فاتن عبد الحميد، أول عميد لكلية الطب بجامعة طرابلس، والسيدة رانيا رحومة،

مهندسة طيران، والدكتورة خيرية أوحيدة، الأستاذة في جامعة سرت والحاصلة على جائزة العالم في علم الأورام والطب لعام 2020. حول هذا الموضوع انظر: موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 15-2-2021 ، شوهد في 23-8-201 على الرابط https://unsmil.unmissions.org/

57- الدبيبة يعلن تفاصيل زيادة المرتبات الضمانية وصرف منحة الزوجة والأبناء ، بوابة الوسط ، في نيسان-4 أبريل 2021, http://alwasat.ly/

58- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، منتدى الخبراء الليبيين يناقش مقترح إطار وطني للحماية الاجتماعية في 31 اذار-مارس 2017 ، شوهد بتاريخ 25-8-2021 على الرباط https://unsmil.unmissions.org/

59-للمزيد انظر بوابة الوسط ، إطلاق أول مركز تطوير لريادة الأعمال في ليبيا، منشور في 25 اذار – مارس 2018 شوهد بتاريخ 23-8-2021 على الرباط http://alwasat.ly/news

60-المعتز غنيم ، ليبيا أزمة المياه شبح يهدد مستقبل البلاد، سكاي نيوز عربية في 25 فبراير 2021، شوهد في 23-8-2021 على الرابط :

61- رامي التلغ، أزمة المياه في ليبيا ... تمظهر آخر لفشل الدولة، بوابة إفريقيا الإخبارية في 14-1-2019، شوهد في 24-8-20121 على الرابط : |https://www.afrigatenews.net/

62- د. عبير ابراهيم امنينه، اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا قراءة في القانون ” 59″ لنظام الإدارة المحلية : مدخل قانوني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، منشور بتاريخ 17-1-2019 ، شوهد بتاريخ 25-8-2021 على الرابط -https://www.politics-dz.com

63- في هذا الاطار يمكن الاشارة الى تأسيس المنتدى الليبي للتنمية المحلية والحكم الرشيد في 2013، والذي يرمي الى الاتي :-

1-توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي بطريقة سلمية. وإحداث تنمية إدارية واقتصادية في المجتمعات المحلية .

2-إشراك المجالس البلدية في إعداد الموازنات السنوية والخطط الخمسية، مما يعكس الاهتمام بمشاركة الوحدات الإدارية في اتخاذ القرارات سواءً في الجانب الاستثماري أو التشغيلي.

3-تبسيط الإجراءات للحد من البيروقراطية والتخلص من الآثار السلبية للنظام الإداري المركزي.

4- رفع مستوى الخدمات المُقَدَّمة للمواطنين، وذلك من خلال إحداث حراك اجتماعي شعبي على مستوى المدن والمناطق للقضاء على الظواهر الاجتماعية السلبية المتمثلة في الفقر والبطالة، والنزوح والأمية، والجهوية ، والتي تحول دون تحقيق تنمية مجتمعية شاملة.

للمزيد انظر رياض حسين التميمي ، دور اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (نماذج من دول مختارة بضمنها العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين 2014. شوهدت بتاريخ 23-8-2021 على الرابط https://nahrainuniv.edu.iq/

64- د.مرعي علي الرمحي، مصدر سبق ذكره .

65-اسماء رسولي ، اشكالية بناء الدولة في ليبيا م بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ، مجلة الامن الانساني ، المجلد 6، العدد 1 ، الجزائر ، جامعة قسنطينة ، كانون ثان- يناير 2021 ، ص 283 .

66-الزهراء لنقي، ليبيا 2011 : ديمقراطية ظلت طريقها، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة،2019، ص 39 .

67-لقد جرت عدة تدخلات ووساطات دولية واقليمية لتحقيق مصالحة وطنية وانهاء الانقسام السياسي بين القوى الليبية المتصارعة، مثلما حصل في اتفاق مدينة الصخيرات المغربية في يوليو-تموز2015، ومن ثم في لقاءات الفرقاء الليبيين في باريس وايطاليا وموسكو وبرلين وتونس واخيرا في اتفاق جنيف في شباط فبراير 2021 ، والذي اسفر عن تشكيل حكومة المهندس عبد الحميد دبيبة ، والتي كما يبدو لازالت تواجهها على الارض عقبات عملية تحول دون عودة الاستقرار السياسي والامني الى ليبيا . انظر نورة

الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا : الاشكاليات والتحديات ، المعهد المصري للدراسات ، في 18 شباط- فبراير 2020، تاريخ المشاهدة 3-9-2021 على الرابط https://eipss-eg.org/
68- الزهراء لنقي، مصدر سبق ذكره، ص 39 .
69-د. مرعي علي الرمحي، مصدر سبق ذكره .
70- مروان المعشر، الدولة القطرية والدولة الوطنية والمواطنة، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الاوسط، في 12-اب-اغسطس 2015 ، شوهد في 28-8-2021 على الرابط https://carnegie-mec.org/
71- يؤكد رئيس الوزراء الليبي الاسبق عبد الله الثني ان احد اسباب عدم تطور مؤسسات الدولة الليبية يعود الى هيمنة الجماعات المسلحة على القرار السياسي والامني . وقال الثني في مقابلة مع بي بي سي في اغسطس 2014 ، إن مستوى ونوعية التسلح الذي تتمتع به تلك الجماعات من دبابات ومدفعية وراجمات وصواريخ ، تفوق قدرات الدولة الليبية ومن ثم فان تلك الجماعات استقوت باسلحتها على الدولة واصبحت تقوم مقامها في حفظ الامن والسلام. انظر أحمد سليمان، لماذا تزدهر المليشيات في ليبيا، بي بي سي- لندن 11 أغسطس/ آب 2014 منشور في 29-8-2021 على الرابط https://www.bbc.com/
72- المصدر نفسه .
73- الزهراء لنقي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 130.
74-المصدر نفسه ، ص 132 .
75-مروان الطشاني، فوضى العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد الثورة: سيف الإسلام القذافي نموذجاً، موقع المفكرة القانونية ، في 24-11-2016. شوهد في 4-9-2021 على الرابط https://legal-agenda.com/
76- علي عبد اللطيف احميدة ، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي ، الامم المتحدة والوكالة الالمانية للتعاون ((Giz، 2020 ص 13 .
77- الزهراء لنقي، مصدر سبق ذكره ، ص 100.
78- د.مرعي علي الرمحي، مصدر سبق ذكره
79- علي عبد اللطيف احميدة ، المصدر نفسه ، ص13 .
80- فوزية خدا عزيز كريم ، معوقات التنمية الاقتصادية بعد سقوط القذافي ،المجلة السياسية والدولية ، العدد 33-34، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية 2016 ، ص 556.
81-الامم المتحدة ومنظمة الاسكوا وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ندوة حول (دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030) ، القاهرة، للفترة 3-4 تموز-يوليو 2017.
82-الامم المتحدة ومنظمة الاسكوا وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ندوة حول (دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030) ، القاهرة، للفترة 3-4 تموز-يوليو 2017.
83-خالد الرفاعي، تحديات أمنية وقانونية تواجه مؤسسات المجتمع المدني بليبيا، في 4-1-2016،شوهد بتاريخ 27-8-2021 على الرابط https://al-ain.com/
84- اسماء رسولي ، اشكالية بناء الدولة في ليبيا م بعد القذافي ... ، مصدر سبق ذكره ، ص 285 .
85- د.مرعي علي الرمحي، مصدر سبق ذكره.
86- د.عدنان ياسين مصطفى ، التنمية البشرية المستدامة : مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار امجد، عمان 2016، ص95.
87-المصدر نفسه ، ص 95 .
88-المصدر نفسه، ص 96 .

89- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير الخبيرة الدولية المستقلة المعنية بمسالة حقوق الانسان والفقر المدقع ، (النسخة العربية) ، رقم الوثيقة A/64/279 في 11 August 2009 ص 18 .
90- المصدر نفسه، ص 12 .
91- د.حسن لطيف الزبيدي، نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل اصحاب المصلحة ، منظمة فردريتش ايبرت الالمانية ، عمان 2017 ، ص 15 .، ص 15 .
92- ريما حميدان ، ليبيا و الأهداف 17 للتنمية المستدامة ، موقع هنا ليبيا في 1 شباط- فبراير 2020 شوهد في 27-7-2021 ، https://hunalibya.com
93-علي عبد اللطيف احميدة، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .
94-المصدر نفسه ، ص 31 .

قائمة المصادر :

اولا : الكتب

1-الامم المتحدة (الاسكوا) ووكالة التعاون الدولي الالماني GIZ ، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق ، بيروت 2020 .
2- الامم المتحدة ، منع النزاع ، وتحويل العدالة ، وضمان السلام ، هيئة الامم المتحدة للمرأة، نيويورك ، 2015 .
3- الامم المتحدة ، ندوة حول (دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030) ، القاهرة، للفترة 3-4 تموز-يوليو 2017 .
4- الزهراء لنقي، ليبيا 2011 : ديمقراطية ظلت طريقها، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة ، 2019 .
5-د. دهام محمد العزاوي ، الاقليات والامن القومي العربي ، دار وائل ، عمان 2003 .
6- د.حسن لطيف الزبيدي، نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل اصحاب المصلحة ، منظمة فردريتش ايبرت الالمانية ، عمان 2017 .
7- د. فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، دار دجلة للنشر ، عمان 2016 .
8- د. رعد عبد الجليل علي ، التنمية السياسية : مدخل للتغيير ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 2002 .
9- د. عامر خضير الكبيسي واخرون ، داسات حول التنمية المستدامة ، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض 2015 .
10-عباس علي محمد ، الأمن والتنمية : دراسة حالة العراق 1970-2007 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد 2013 .
11- د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة : مخاضات التهميش وفرص التمكين ، دار امجد ، عمان 2016.
12-د. عدنان ياسين مصطفى ، في سوسيولوجيا التنمية : قراءات نظرية وخبرات تطبيقية ، مؤسسة النخب والكفاءات الوطنية للإصلاح ، بغداد 2017 .
13-علي عبد اللطيف احميدة ، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي ، الامم المتحدة والوكالة الالمانية للتعاون Giz 2020.
14- كريستوفر شيفيز و جيفري مارتيني ، ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة : د.إدريس محمد علي قناوي، مؤسسة راند الامريكية 2014 .
15- محسن العجمي عيسى ، الامن والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض 2001 .
16-وليد حسان الاشوح ، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ، دار يسطرون للطباعة والنشر ، القاهرة 2017 .

ثانيا : البحوث العلمية

1-اسماء رسولي ، اشكالية بناء الدولة في ليبيا م بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ، مجلة الامن الانساني ، المجلد 6، العدد 1 ، جامعة قسنطينة ، كانون ثان- يناير 2021 .
2-فوزية خدا عزيز كريم ، معوقات التنمية الاقتصادية بعد سقوط القذافي ،المجلة السياسية والدولية ، العدد 33-34، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية 2016 .
3- د. عمار التركاوي ، دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 31 ، العدد الثاني 2015 .
4- حسين باسم عبد الأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الأنسان ، مجلة اهل البيت ، العدد 24 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء في 5كانون ثان-يوليو 2018 .
5-د. علاق جميلة ، الامن المجتمعي : مقاربة في المفهوم والعناصر ، مجلة البحوث السياسية والادارية / المجلد السادس، العدد العاشر ، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2012 .
6-د. محمد علي عز الدين ، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، مصراته للفترة 9-10/تشرين اول اكتوبر 2020 .
7-د. منى حسين عبيد ، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات دولية ، العدد الحادي والخمسين ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد 2012 .
8-د. نجوى عبدالله الطبلاوي، القيادة المستدامة و فعالية الأداء التنظيمي لتحقيق التنمية المستدامة، من بحوث المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، للفترة 23 و24 نيسان ابريل 2019.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- رياض حسين التميمي ، دور اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (نماذج من دول مختارة بضمنها العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين 2014.
2- فار جميلة ، الحق في الامن الشخصي ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم القانونية ، جامعة باتنة ، الجزائر 2002 .

رابعا : التقارير

1- الامم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الدوحة 12-19 نيسان/أبريل ٢٠١٥.
2-الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير الخبيرة الدولية المستقلة المعنية بمسالة حقوق الانسان والفقر المدقع ، (النسخة العربية) ، رقم الوثيقة A/64/279 في 11 August 2009
3- الامم المتحدة ، حماية حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي العام، بتاريخ تموز-يوليو 2016
4- الامم المتحدة ، جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة ، شوهد بتاريخ 23-8-2021 على الرابط https://www.unssc.org/
5-جمهورية العراق : وزارة التخطيط ، تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم احصاءات التنمية البشرية ، اكتوبر 2018 .
6-منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، أديس أبابا: دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي لتمويل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، منشور بتاريخ 15-7-2015 على الرباط https://www.fao.org/.
7-وزارة التخطيط الليبية ، التقرير الطوعي الاول للدولة الليبية الى الامم المتحدة لسنة 2020 .

خامسا : المقالات العلمية

1-د. عبد الرحمن محمد الحسن ،التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة السودان للفترة 15-11/16، 2011 . على الرابط التالي https://www.researchgate.net/.
2-د. علاء عبد الحفيظ ، الامن القومي : المفهوم والابعاد المعهد المصري للدراسات ، القاهرة منشور بتاريخ 11 اذار – مارس 2020 شوهد على الرابط https://eipss-eg.org/ .

3-د. دهام محمد العزاوي ، الامن الانساني : المفهوم والدلالة ، موقع الحوار المتمدن 2013 / 12 / 22 على الرابط https://www.ahewar.org/ ،
4- محمد المهدي شنين ، تحولات مفهوم الامن الانساني ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، على الرباط https://www.politics-dz.com/
5- د. مرعي علي الرمحي ، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا ، بحث منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ 27-3-2021 ، على الرابط https://www.politics-dz.com/ .
6- محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، مركز تريندز للدراسات في 24 يونيو حزيران 2020 على الرباط https://trendsresearch.org/ .
7-هاني رمضان طالب ، التنمية السياسية : مقاربة نظرية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة في 12 تموز-يوليو 2020 ، على الرابط http://www.acrseg.org/
8-د. عبير ابراهيم امنينه، اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا قراءة في القانون " 59" لنظام الإدارة المحلية : مدخل قانوني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، منشور بتاريخ 17-1-2019 ، على الرابط https://www.politics-dz.com
9-- نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا : الاشكاليات والتحديات ، المعهد المصري للدراسات ، في 18 شباط-فبراير 2020، على الرابط https://eipss-eg.org/
10- مروان المعشر، الدولة القطرية والدولة الوطنية والمواطنة، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الاوسط، في 12-اب-اغسطس 2015 ، على الرابط https://carnegie-mec.org/

سادسا: مواقع الكترونية

1- موقع منظمة العفو الدولية ، في 30-8-2021 على الرابط https://www.amnesty.org/
2- موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 23-8-201 على الرابط https://unsmil.unmissions.org/
3-مقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، في 25-8-2021 على الرباط https://unsmil.unmissions.org/
4- موقع بوابة الوسط ، في 4 نيسان-أبريل على الرابط http://alwasat.ly2021/
5-موقع بوابة الوسط ، في 23-8-2021 على الرباط http://alwasat.ly/news
6-موقع سكاي نيوز عربية في 23-8-2021 على الرابط :
https://www.skynewsarabia.com
7- موقع بوابة إفريقيا الإخبارية في 24-8-20121 على الرابط : https://www.afrigatenews.net/|
8- موقع بي بي سي في 29-8-2021 على الرابط https://www.bbc.com/
9- موقع المفكرة القانونية ، في 24-11-2016. في 4-9-2021 على الرابط https://legal-agenda.com/
10-موقع العين في 4-1-2016،في 27-8-2021 على الرابط https://al-ain.com/
11-موقع هنا ليبيا في 1 شباط- فبراير 2020 شوهد في 27-7-2021 ، https://hunalibya.com